بهدف تحسين وسهولة بيئة الأعمال الكويتية في شتي مجالاتها الاستثمارية

الحداد: التهدئة السياسية ..فرصة لتطوير التشريعات التجارية والاقتصادية

كتب : محيى قطب

خلال ندوة عقدت بعنوان "تطوير التشريعات لمكافحة الفساد" واصل المحامي فهد أنور الحداد حملته القوية للنهوض بالبلاد اقتصادياً عن طريق تعديل وتطوير بعض التشريعات التي تقف حجر عثرة في طريق التنمية الاقتصادية وحفظ حقوق المواطنين مادايا والذي يتسبب في نهاية المطاف بهدر اقتصاد البلاد وضعف استثماراتها وخوف المستثمرين الأجانب من المخاطرة بالاستثمار في البلاد، ولذلك دعا الحداد خلال الندوة متخذي القرار إلي ضرورة الإسراع في تحسين الإيرادات العامة للدولة في ظل البحث عن مصادر مالية ضمن تنويع مصادر الدخل مؤكداً أن معظم دول العالم والدول الخليجية فرضت الضريبة إلا أن الكويت لا زالت تقف عن تطبيق " القيمة المضافة" لعدم دخول الحكومة في جدل برلماني مشيراً إلي أن جميع دول الخليج سارعت بتطوير تشريعاتها وخاصة فيما يتعلق بقضايا غسل الاموال.

وأضاف الحداد أن فرض الضريبة يحقق نوعاً من الإصلاحات المالية ويعزز من متطلبات الرفاهية حيث أن الضرائب تصب في مصلحة المواطن كونها تدفع من أجل تطوير مجلات متعددة كالصحة والتعليم والخدمات لاسيما ونحن في عالم متسارع بالتكنولوجيا وإنجاز المعاملات إليكترونياً مشيداً بإنجاز تطبيق " سهل" للمعاملات الحكومية متمنياً تطبيق هذه التطورات علي قطاع المحاكم واجراءات التقاضي لتحسين وسهولة بيئة الأعمال الكويتية في شتي مجالاتها.

وقال الحداد إن الكويت تعاني من النقص التشريعي الذي يخدم مواكبة التطورات

تحويل العملات والتجارة عبر الإنترنت من أخطر السبل التي تمارس فيها عمليات غسل الأموال

فهد أنور الحداد

الإقليمية والعالمية وذلك علي صعيد سرعة تنفيذ الأحكام وسرعة التقاضي ضارباً المثال بتطوي التشريعات في دولة الإمارات حيث تقرر بعض الأحكام خلال 24 ساعة ويتم التنفيذ بسرعة مشيداً بإنجاز قانون الإفلاس والذي يتطلب ربط نظام الداخلية الإليكتروني مع جميع الجهات تجنبا للأخطاء التي تتكرر ومنها القاء القبض علي بعض الأفراد ومن ثم الإعتذار للخطا بالنظام والذي لم يرتبط مع العمليات والدوريات مما يعكس وجود بعض الخلل في الاجراءات.

واشار إلي أن قضايا غسل الأموال تتطلب تطوير التشريعات وتفعيل مواد القانون حيث تجري يومياً عمليات غسل أموال والإثبات يقع على عاتق النيابة العامة وليس على المتهم مؤكدا ضرورة تعديل التشريعات لتحسين العمل في قضايا غسل الأموال للحد من تداعيات جريمة غسل الأموال على البلاد، وتأثيراتها السلبية على العملة الوطنية ومسيرة التنمية، مؤكداً أن تحويل العملات والتجارة عبر الإنترنت من أخطر السبل التي تمارس فيها عمليات غسل الأموال.

وألمح الحداد إلي نقص تشريع قانون الشركات وخاصة فيما يتعلق بالإعلانات والبيع علي منصات الأنترنت وتلك هي مجالات تتم بها عمليات غسل أموال حيث ينشر إعلان لمنتج وتصل إيرادات إعلان إلي مليون دولار مؤكداً أن تلك العمليات لا تخرج عن غسل الأموال مما يتطلب اعادة النظر في القانون.

وذكر أن الرقابة علي التسوق والتجارة عبر الإنترنت لا توجد عليها رقابة كافية فضلا عن أن هناك متطلبات عاجلة لتطوير عوامل التجارة الاليكترونية والتداول بالعملات وذلك لفرض السيطرة علي الشركات الوهمية وعدم تعرض المواطن لعمليات نصب كما حدث في السابق بتغطية حكومية لافتتاح معارض العقارات الدولية والتي تسببت في النصب العقاري التهمت نحو 11 مليار دولار من جيوب المواطنين والمقيمين نفذتها 48 شركة متهمة بغسل الاموال ولم يتم رد الحقوق المغتصبة من المتهمين الفارين خارج البلاد. ولفت إلي أن تخاذل نواب مجلس الأمة عن تعديل التشريعات التي تصب

جانب من الحضور

تعديل قانون الشركات ونظام الضريبة وتحسين منظومة القطاعات الحكومية ضرورة ملحة

في مصلحة البلاد يطرح العديد من التساؤلات حول من المسئول عن التشريع والإصلاح في الوطن في ظل الجدل والتضارب وعدم التعاون البرلماني الحكومي مؤكداً أن القيادة السياسية بذلت جميع الجهود وقدمت العفو وهنا نشيد بمبادرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابرالصباح التي يجب أن نستقبلها بتصحيح التشريعات وتطوير وإصلاح الخلل في المالية العامة والمشاريع التنموية ومحاربة كافة أطر الفساد، وتلك المطالب الحيوية والمهمة تقع علي عاتق السلطتين التشريعية والتنفيذية.

"العام" يرتفع 20.6 نقطة

للجلسة السابعة على التوالي..«الأخضر» يهيمن على البورصة

واصلت بورصة الكويت الصعود أمس الأربعاء؛ لسابع جلسة على التوالي؛ حيث ارتفع مؤشر السوق العام 20ر6 نقطة ليبلغ مستوى 6976ر59 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر3 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 379ر3 مليون سهم تمت عبر 13442 صفقة نقدية بقيمة 50ر5 مليون دينار (نحو 161ر6 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 28ر4 نقطة ليبلغ مستوى 5900ر05 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر48 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 328ر15 مليون سهم تمت عبر 10072 صفقة نقدية بقيمة 32 مليون دينار (نحو 102ر4 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 17ر5 نقطة ليبلغ مستوى 7537ر05 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر23 في المئة من خلال 14ر51 مليون سهم تمت عبر 3370 صفقة بقيمة نقدية بلغت 18ر4 مليون دينار (نحو 58ر8 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 10ر7 نقطة ليبلغ مستوى 6073ر26 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر18 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 223ر9 مليون سهم تمت عبر 5635 صفقة نقدية بقيمة 19ر3 مليون دينار (نحو 61ر7 مليون دولار).

وبلغت أحجام التداول الإجمالية في البورصة بنهاية جلسة أمس نحو 379.30 مليون سهم، جاءت من خلال تنفيذ 13442 صفقة، حققت سيولة بقيمة 50.55 مليون دينار تقريباً.

وسجلت مؤشرات 8 قطاعات ارتفاعاً أمس بصدارة الخدمات الاستهلاكية بنمو نسبته 1.17%، بينما تراجع 5 قطاعات أخرى يتصدرها السلع الاستهلاكية بنحو 1.17%.

وجاء سهم "منشآت" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بارتفاع كبير نسبته 17.65%، فيما تصدر سهم "امتيازات" القائمة الحمراء مُتراجعاً بحوالي 25.25%.

وتصدر سهم "الصفاة" نشاط السيولة بالبورصة بقيمة 3.03 مليون دينار مرتفعاً بنسبة 3.01%، بينما تصدر سهم "بتروجلف" نشط الكميات بتداول 43.60 مليون سهم مرتفعاً بنحو 1.92%.

جلسة مرتفعة للبورصة

الكويت تبحث تطورات «التوازن المالي» مع 3 دول خليجية

بحث وزراء مالية الكويت والسعودية والامارات أمس الاربعاء مع نظيرهم البحريني آخر التطورات حول مبادرات برنامج (التوازن المالي) لمملكة البحرين الذي يتابعه صندوق النقد العربي كجهة استشارية.

وعقد الوزراء اجتماعا استعرضوا فيه آخر التطورات حول مبادرات البرنامج على ضوء الآثار المترتبة جراء جائحة فيروس (كورونا المستجد - كوفيد 19) على سير تنفيذ البرنامج لتحقيق هدف الوصول إلى التوازن المالي بين الإيرادات والمصروفات الحكومية في عام 2024.

ونقلت الوكالة عن الوزراء الثلاثة إعرابهم عن ترحيبهم بالجهود المبذولة من حكومة البحرين في تنفيذ البرنامج وبالتقدم المحرز رغم التحديات التي فرضتها الأزمة مؤكدين دعمهم لجهود البحرين لتنفيذ مزيد من الإصلاحات لتعزيز استقرار المالية العامة ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

كما استعرض الوزراء سير تنفيذ المبادرات في إطار برنامج (التوازن المالي) حيث بذلت البحرين جهودا حثيثة لتعزيز الإيرادات ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي وترشيده.

وكانت الدول الثلاث قد قدمت الدعم المالي لبرنامج التوازن المالي لمملكة البحرين خلال الفترة الماضية وفقا لاتفاقية الترتيبات الإطارية للتعاون المالي بشأن البرنامج الموقعة عام 2018 بين مملكة البحرين والدول الثلاث وصندوق النقد العربي كجهة استشارية.

بما يضمن إحداث تغيير إيجابي لكل الدول الأعضاء في مجلس التعاون

السلمان: يتوجب تحقيق أهداف التنمية المستدامة خليجيا برؤية مشتركة

عبدالله السلمان

أكد وزير التجارة والصناعة الكويتي الدكتور عبدالله السلمان أمس الأربعاء أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة خليجيا برؤية مشتركة تضمن إحداث تغيير إيجابي لكل الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الوزير السلمان على هامش اجتماع هيئة التقييس ولجنة التعاون التجاري لوزراء دول مجلس التعاون الخليجي في مملكة البحرين.

وقال السلمان إن "تحقيق ذلك يتطلب تعاون العديد من الشركاء من القطاعين العام والخاص بدول المجلس واستخدام الأدوات المتاحة كافة لدعم تطبيق المواصفات القياسية الوطنية والدولية والإقليمية التي تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

وأشار إلى أن "دول مجلس التعاون الخليجي تشكل تكتلا متجانسا يمكن من خلال عمل لجانه المختلفة تذليل العقبات بما يعزز التكامل الاقتصادي والتجاري بين بعضها البعض" مؤكدا أهمية مثل هذه الاجتماعات والتواصل في تعزيز التعاون المشترك الذي "يقود إلى التكامل فيما بينها في جميع المجالات وصولا إلى وحدتها اقتصاديا".

ورأى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة خليجيا برؤية مشتركة يضمن إحداث تغيير إيجابي لكل دول الخليج يأتي مدفوعا بروح الشراكة واتخاذ الخيارات الصحيحة لتحسين حياة مواطني دول مجلس التعاون للحاضر واستدامتها للمستقبل.

وذكر أن متابعة مخرجات وتوصيات الوكلاء من خلال (لجنة التعاون التجاري الخليجي) تسهم في تعزيز العلاقات خليجيا وتيسير التبادل التجاري بينها بما يؤدي إلى سهولة انتقال السلع وتبسيط التجارة البينية وتشجيعها بين دول المجلس.

خسائر «وربة كابيتال» السنوية تتقلص 68.5 في المئة

أظهرت البيانات المالية لشركة وربة كابيتال القابضة تراجع خسائر الشركة في السنة المالية المنتهية في 31 يوليو 2021 بنسبة 68.5%؛ وذلك على أساس سنوي.

بحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية، أمس الأربعاء، بلغت خسائر الفترة 299.91 ألف دينار (996.64 ألف دولار)، مقابل خسائر السنة المالية المنتهية في 31 يوليو 2020 البالغة 952.12 ألف دينار (3.16 مليون دولار).

وقالت الشركة في بيان للبورصة: إن تراجع الخسائر خلال سنوات المقارنة يعود بشكل أساسي إلى انخفاض حصة الشركة في خسائر الشركات الزميلة.

وحققت الشركة خسائر بقيمة 124.11 ألف دينار في الربع الرابع المنتهي في 31 يوليو 2021، مقارنة بخسائر بلغت 391.28 ألف دينار للفترة ذاتها من عام 2020، بتراجع في الخسائر بنسبة 68.3%.

وأوصى مجلس إدارة الشركة الذي انعقد أمس، بعدم توزيع أية أرباح على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 يوليو 2021، وكذلك عدم توزيع المكافآت على أعضاء مجلس الإدارة.

كانت خسائر الشركة تراجعت 68.7% خلال التسعة أشهر المنتهية في 30 أبريل 2021؛ لتصل إلى 175.80 ألف دينار، مقابل خسائر الفترة نفسها من عام 2020 البالغة 560.84 ألف دينار.